

آفاق التنمية في أقطار مجلس التعاون *

آفاق التنمية رحبة وأبوابها غير موصدة دون أحد طالما كان قادرا وراغبا في طرق أبوابها. وكلمة السر لولوج تلك الآفاق اليوم هي القدرة على تنمية الموارد البشرية وتعبئتها واطلاق طاقاتها الخلاقة وذلك من اجل تنمية الميزات التنافسية للمجتمع المعني في جميع مجالات الإنتاج والإبداع وتوسيع خياراته في عصر أصبحت فيه الميزات التنافسية هي وحدها القادرة على الصمود أمام تحديات التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع في عصر العولمة وما تفرضه من انفتاح بل انكشاف على الخارج لا تستطيع الدول عامة تجنب تبعاته من غيرها.

وإذا كانت آفاق التنمية غير موصدة أمام دول الخليج العربي فإن ولوجها يتطلب توفير شروط أولية. وتتمثل هذه الشروط في المقام الأول في إرادة التنمية، ويلازمها في المقام الآخر إدارة التنمية. إن بلورة إرادة التنمية الشاملة المستدامة تمثل بحق قضية مجتمعية كبرى تتطلب التوافق حولها باعتبارها رؤية وطنية مستقبلية لتأمين الحاضر وكسب المستقبل، ولا بد من تنبؤها أغلبية أفراد المجتمع وفنائه ويتم الالتزام بمتطلبات وضعها موضوع التطبيق من قبل الدولة والقائمين عليها، حيث أن هناك اختيارات صعبة وتضحيات تطال جميع الفئات بما فيها النخب الحاكمة وأصحاب النفوذ كما أن هناك منافع وفرصا يجب أن يعم خيرها الجميع.

ولعل التعبير الحقيقي عن نمو الحد الأدنى من إرادة التنمية الفاعلة يتمثل في تحول قطاعات الإدارة في المجتمع إلى إدارة تنمية. فإدارة التنمية ليست مجرد وحدة إدارية منعزلة وإنما هي أسلوب وتوجه وانضباط جميع قطاعات الإدارة في المجتمع بالرؤية المستقبلية والتي يتم التعبير عنها بصياغة استراتيجية التنمية ووضعها موضع التنفيذ. واداء إدارة التنمية هو المحصلة النهائية لاداء قطاعات الإدارة ويعبر عن مدى الترابط العضوي والتوجه التنموي لكافة قطاعات الإدارة وكفاءة ادائها (الكواري: نحو استراتيجية جديدة للتنمية ١٩٨٥: ٣٥). فإدارة التنمية تتضمن بالضرورة الإدارة السياسية إلى جانب الإدارة العامة وإدارة المشروعات في كل من القطاع الخاص والعام والتعاوني ومؤسسات المجتمع المدني وعلى راسها مؤسسات العمل السياسي.

ومن هنا يمكننا التأكيد أنه بالرغم من كون إرادة التنمية قضية مجتمعية وإدارة التنمية مسألة فنية فإنهما مترابطان ترابطاً عضوياً. ولذلك فإن التعبير الحقيقي والصادق عن مدى وجود الحد الأدنى من إرادة التنمية يتمثل في تحول قطاعات الإدارة إلى إدارة تنمية تترجم غايات التنمية إلى سياسيات واستراتيجيات وخطط وبرامج واهداف استراتيجية وخطط وبرامج واهداف استراتيجية مرحلية قابلة للتقييم وخاضعة للقياس على المستوى الكلي والجزئي. وإذا لم يصاحب الادعاء بوجود إرادة تنمية إقامة إدارة تنمية قادرة على وضع استراتيجية وخلق الية للتنمية تسمح ببدء عملية التنمية الاقتصادية- الاجتماعية الشاملة المستدامة، فإن لفظ التنمية يبقى شعارا اجوف سرعان ما ينكشف زعمه عندما يحين وقت التقييم ورصد المؤشرات (الكواري : تنية للضياع .. ام ضياع فرص التنمية - ١٩٦٦ : ٢٥٩-٢٦٢)

بعد هذه المقدمة التي اكدت اهمية ارادة التنمية وادارة التنمية باعتبارهما شرطان اوليان لولوج افاق التنمية ، سوق اتوقف اولاً: استجابة لعنوان الورقة، عند ذكر الامكانيات التنموية المتاحة لدول المنطقة ومن ثم اعود ثانياً: الى التذكير مرة اخرى باهمية وجود استراتيجية اقليمية للتنمية والتكامل مشيراً الى بعض الجهود التي بذلت عام ١٩٨٤ لوضع استراتيجية اقليمية للتنمية والتكامل.

الامكانيات

الامكانيات لا يمكن حصرها ولا تجميدها عند لحظة معينة. فالاستفادة من الامكانيات تتوقف على نوعية الموارد البشرية والمستويات المعرفية وامتلاك الارادة الوطنية. كما تعتمد على اسلوب الادارة وكفاءتها في القطاعين الخاص والعام، وفي الادارة العام بشكل خاص باعتبارها المنظم والموجه والمراقب والضابط للنشاطات في المجتمع. ومن هنا

* ورقة أولية أعدت في الأصل لندوة " إستشراف مستقبل التنمية في دولة الكويت " ١٣ - ١٤ إبريل ١٩٩٩ التي دعى إليها المجلس الاعلى للتخطيط في الكويت.

يمكن القول أن أفاق التنمية ليست متوقفة منها للانتقال الى الميزات التنافسية المعتمدة على كفاءة اداء الموارد البشرية والتنظيم السياسي والاداء الاداري للمجتمع.

ويمكن في ضوء هذا التوضيح أن نذكر باختصار شديد الامكانيات التالية التي ما زالت دول المنطقة تتمتع بها في الوقت الحاضر:

اولاً: ادراك متزايد لفشل سياسات حقبة الطفرة النفطية

إرادة انتشار الوعي العام بخطأ السياسات التي تم تطبيقها خلال حقبة الطفرة النفطية، وفشل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عصر النفط في خلق قاعدة اقتصادية بديلة، يمثلان اليوم دافعا قويا لتغيير المسار الراهن. فالبرغم من التأثيرات الايجابية لتلك التغييرات على ارتفاع مستوى المعيشة وعلى التعليم والصحة وتوفير الخدمات الاجتماعية، عجزت تلك التغييرات عن بدء عملية تنمية شاملة مستدامة أو حتى نمو اقتصادي بالمعنى العلمي المتعارف عليه (الكواري - المصدر السابق: ٢٦٢-٢٧٦). لذلك فإن تزايد هذا الادراك بسبب ترددي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تراجع اسعار النفط منذ منتصف الثمانينات و بروز ظاهرة تلاشي الريع النفطي وانكشاف هشاشة البناء الاقتصادي وانعكاس ذلك على مستوى الرفاه الاجتماعي، تمثل اليوم بحق امكانية موضوعية تساعد حكومات وشعوب المنطقة على اعادة التفكير وتبني خيار التنمية الشاملة المستدامة بعد أن أدى نمط التغييرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لعصر النفط الى ضياع فرص التنمية بشكل عام، واصبح يندُر بمخاطر نمط من تنمية الضياع إذا لم يتم إيقاف المسار الخطر الذي سلكته دول المنطقة والتحول الى منعطف آمن (الكواري - المصدر السابق: ١٩٩٦: ٢٤٤-٢٥٨).

ثانياً: الموارد البشرية

تتوافر لدول المنطقة موارد بشرية مواطنة ومنفتحة على الخارج تعي اهمية تنمية القدرات التنافسية وتطمح الى القيام بدور ايجابي في عملية الانتاج والمشاركة في تسيير شؤونها العامة. ومعظم هذه الموارد البشرية معطلة طاقاتها في الوقت الحاضر في مستنقعات البطالة المقنعة، وهي تواجه بشكل متزايد بطالة سافرة، لا سيما بالنسبة لعمل المرأة، نتيجة لعجز الحكومات عن توظيف المواطنين كما كانت تفعل في الماضي. وهذه الموارد البشرية المتعلمة يمكن إرادة تحفزها اليوم رغبة الاحتفاظ بمستوى معيشي معقول اعتادت عليه، الى التحول التدريجي من البطالة الظاهرة او المقنعة الى سوق العمل المنتج من خلال خلق فرص عمل حقيقية مجزية وكريمة في نشاطات تعتمد على كثافة راس المال والتكنولوجيا الملائمة.

واضافة الى ارتفاع نسبة المتعلمين بين المواطنين فان لدى دول المنطقة رصيذا لا يستهان به من الكوادر التي تكونت منذ عقدي الستينات والسبعينات ومارست الادارة في صناعة النفط والادارة العامة والمشروعات العامة الصناعية والمالية الخدمية اضافة الى كوادر القطاع الخاص ورجال الاعمال، وهذه الكوادر يمكن الاستفادة منها وتشجيع عودة من تسرب منها او احبط، الى مراكز النشاطات الجديدة المطلوب القيام بها لتوسيع الطاقة الاستيعابية وبناء القاعدة الاقتصادية الاجتماعية البديلة للنفط. ولدى المنطقة ايضا مؤسسات حديثة في مجال التعليم والتدريب والتعليم العالي والبحث والاستشارات يمكن الاستفادة من امكانياتها واعادة توجيه نشاطاتها، من خلال خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية واعادة تاهيل ما افسدته سياسة التوظيف الحكومي او ادت الى جذبها النشاطات الطفيلية بعيدا عن النشاطات المنتجة.

ثالثاً: النفط الخام

النفط الخام مازال امكانية عظيمة متاحة للمنطقة التي تمتلك الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون منه ٤٦٥ مليار برميل احتياطي مؤكد وهذا يعادل ٤٤.٣% من الاحتياطي العالمي (٤: ١٩٩٨ BP). وإذا علمنا ان متوسط تكاليف انتاج معظم هذه الاحتياطيات لا تتعدى دولارين للبرميل فإننا ندرك ان هناك ريعاً اقتصاديا سوف يظل متاحا لحكومات المنطقة هذا بالرغم من بروز ظاهرة تلاشي ريع النفط. ولعل اهمية النفط المستقبلية تتعدى ريعه الاقتصادي الى الامكانيات المتاحة للاشتغال في نشاطاته من خلال قيام شركات وطنية من القطاع الخاص والعام بعمليات تكريره وتسويقه في اقطار المنطقة وفي العالم كافة مستفيدين من انفتاح الاسواق وحرية التجارة. كما يمكن التوسع في انتاج

الات ومعدات ومواد الانتاج الازمه لصناعات النفط محليا وفي الخارج من قبل شركات وطنية. ان دمج النفط الخام في الاقتصاديات الوطنية واقامة الشركات الوطنية الكبيرة الدولية من قبل القطاع الخاص والعام والمشارك، سوف تتيح فرصا تنموية عظيمة لدول المنطقة وسوف يفوق مردودها مردود الربيع الاقتصادي لا سيما اذا اخذنا في الاعتبار التكنولوجي وانخفاض تكاليف النفط في مناطق الانتاج الحدية.

رابعاً: الغاز الطبيعي

تمتلك المنطقة ٢٢.١١ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وهذا يمثل ١٥.٣% من الاحتياطي العالمي المؤكد (BP ١٩٩٨:٢٠). والغاز الطبيعي نعمة كبرى اذا تم توجيه استخداماته الى افضل الفرص المتاحة فالغاز الطبيعي عكس النفط وجد ليبقى في المنطقة وليس للتصدير منها في صورته الخام. ويعود ذلك الى ارتفاع تكاليف متطلبات نقله التي تمتص حوالي ٨٠% من سعر بيع الغاز الطبيعي المسال المصدر الى اوروبا او اليابان على سبيل المثال. هذا بينما لا تتجاوز هذه التكلفة بالنسبة لنقل النفط الخام ٤% من سعر بيعه في الوقت الحاضر (الكواري - المصدر السابق - ١١٤:١٩٩٦)، ولذلك فان اهمية الغاز الطبيعي لتنمية الصناعات المحلية تتعدى الفوائد العائدة من امكانية تصدير الغاز الطبيعي المسال LNG او تصديره بالانابيب الى الاسواق العالمية. فاهميته اعظم واجدى وادوم وقيمته المضافة اكبر اذا تم دمجها في الاقتصاد الوطني. واستخدم كمصدر طاقة رخيصة لانتاج الكهرباء للاستهلاك المحلي وللتصدير واستخدم لتكرير المياه فضلا عن استخداماته كمصدر طاقة في الصناعات المعدنية وغيرها من الصناعات المستخدمة للطاقة بكثافة مثل صناعة الاسمنت. هذا اضافة الى اهمية استخدام الغاز الطبيعي كمواد خام للصناعات البتروكيمياوية والتي اصبحت المنطقة بفضل وجود الغاز الطبيعي مركز لا ينافس في انتاجها. ان الميزة النسبية التي يوفرها الغاز الطبيعي للصناعة هي مثال جيد على امكانية الانتقال من مرحلة الاستفادة من الميزات النسبية الى مرحلة بناء مقومات الميزات التنافسية وذلك عندما تتمكن المنطقة من اقامة الاجيال اللاحقة من الصناعات البتروكيمياوية وغيرها من الصناعات بعد ان تكتسب خبرة اختيار التكنولوجيا الملائمة وتتمرس في مجال تشييد الصناعة وتشغيلها وتسويق منتجاتها في الاسواق العالمية.

خامساً: الموارد المالية

مازالت المنطقة تتمتع بامكانات مالية جيدة بالرغم من تراجع اسعار النفط. فربيع النفط سوف يستمر تدفقه على المنطقة. واذ افترضنا اسعار للنفط الخام في حدود ١٢ دولار للبرميل في العقدين القادمين فان ربيع النفط المقدر بحوالي ١٠ دولارات للبرميل والذي سيعود للحكومات سوف يصل الى حوالي ٤٤ مليار دولار سنويا على اساس معدل انتاج ١٩٩٧ (١٢ مليون برميل يوميا) (BP ١٩٩٨:٦) ولعل اعادة النظر في جدوى الكثير من نفقات التسليح البالغة ٢٨ مليارات عام ١٩٩٧، تحرر جزءا كبيرا من هذا الربيع (حسن العلكيم ١٩٩٩: ١٦) ورقة غير منشورة قدمت لمندى التنمية.

واضافة الى هذا المورد فان لدى القطاع الخاص ارصدة خارجية تقدر ٨٠٠ مليار دولار يمكن ان يعيدها القطاع الى الاستثمار في الداخل اذا توفرت الفرصة الاستثمارية المناسبة وتوفر جوا من الاستقرار والامن وحسن الجوار في منطقة الخليج والجزية العربية وبقية الدول العربية. والى جانب هذه الارصدة المالية فان الاحتياطات العامة للدول والمؤسسات العامة المستثمرة في الخارج والتي قدرت بمبلغ ٢١٤ مليار دولار عام ١٩٨١ (التمار الاصول المالية الخارجية لاقطار الجزية العربية ١٩٨٥:٩٧)، قدر تفوق الديون الخارجية المستحقة على دول مجلس التعاون الست والبالغة ٩٩.٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ (العلكيم - مصدر سبق ذكره / ١٧:١٩٩٩) وهذه الارصدة العامة المتبقية يمكن الاستفادة منها ايضا في توفير موارد مالية لعملية التنمية.

سادساً: المجالات الاستثمارية الاخرى

هناك مجالات للاستثمار والتنمية في عدد من النشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية. فهناك مجالات للاستثمار في الصناعات التحويلية عامة وورش الصيانة الانتشاءات والصناعات عالية التقنية. وقد ذكر عدنا شهاب الدين سبع صناعات في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا المتقدمة واعتبرها صناعات واعده بالنسبة لدول المنطقة (شهاب الدين - ورقة غير منشورة قدمت لمندى التنمية ١٩٩٠:٢٠)، واطافة الى ذلك تشكل الموارد البحرية امكانات متعددة للنشاط الاقتصادي المجدي. فالبحر وموارده وعلاقاته وما يتبعه من نشاطات متعددة تفتح آفاقا للاستثمار في المنطقة يعيد ارتباط اهلها بالجغرافيا والتاريخ.

وتمثل مجالات الخدمات المالية والسياحة بل الزراعة أيضا ومنها الزراعة الصحراوية نتيجية ما يشير اليه التقدم العلمي في مجال استخدام المياه المالحة والبذور المهجنة، فرص استثمار في مجال الزراعة يمكن الاستفادة منها في تنويع مصادر القاعدة الاقتصادية ونتاج الغذاء وزيادة فرص العمل المنتج للمواطنين. هذا اضافة الى قطاع خدمات الانتاج العديدة.

سابعاً: البنية التحتية

توجد لدى المنطقة بنية تحتية متطورة نسبيا وغير مستخدمة في مجالات الانتاج وانما مسخرة في معظمها للاستهلاك ، وتمثل هذه البنية التحتية في شبكات الطرق والموانئ والمطارات ونظم الاتصالات المتقدمة والمنافع والمرافق والخدمات والمباني العامة والخاصة. ويمكن للمنطقة ترشيد استخدام هذه المرافق وتشجيع زيادة استخدامها من اجل الانتاج بما يساعد على تنمية الميزات التنافسية للنشاطات الاقتصادية.

ثامناً: مضاعف الاندماج الاقليمي و التكامل العربي

و هذه الإمكانية تتمثل في تحقيق الإندماج الإقليمي من خلال إقامة كيان فدرالي نواته الدول الأعضاء في مجلس التعاون تحقيقاً لما وعد به نظامه الأساسي. إن قيام الكيان الموحد لدول المنطقة وتوجهه إلى حل مشكلات الحدود الداخلية و حل خلافاته مع جيرانه والدخول في علاقات تكامل وتعاون إنمائي في إطار التكامل العربي سوف يوسع آفاق التنمية ويسمح بمواجهة تحديات إتفاقية التجارة الدولية. هذا إضافة إلى ما يفرضه الكيان الفدرالي الموحد من ضرورات مشاركة سياسية فعالة وما سيوفره من أمن وإستقرار وحُسن جوار للجميع بالتركيز على جهود التنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمل المجدية والكريمة لشعوب المنطقة في إطار نظام حكم ديمقراطي يحفظ حقوق الأقطار والشعوب والجماعات المنضوية تحت لوائه.

* * * * *

الحاجة إلى إستراتيجية إقليمية للتنمية الشاملة

إن الإمكانات السابق ذكرها هي إمكانات فعلية إذا نُظر إليها من زاوية العقل ومنطق المصلحة العامة، وهي إمكانات تم إيرادها على سبيل المثال وليس الحصر. ولكن يبقى أمر الاستفادة من هذه الإمكانات مرهوناً بوضع إستراتيجية للتنمية وتطبيقها على أرض الواقع. ومما يؤسف له حقاً أن المنطقة قد أضاعه على نفسها فرصاً وإمكانات أفضل من الإمكانات السابق ذكرها ولم تتمكن أي من دول المنطقة من بدء عملية تنمية شاملة مستدامة هذ بالرغم من كثرة الحديث الرسمي عن التنمية وإنجازتها. وقد كشفت الأوضاع النفطية المتردية منذ منتصف الثمانينات مدى خطورة إستمرار الإعتماد على ريع النفط وأظهرة تردي مؤشرات " التنمية النفطية " عامة، (جاسم السعدون ونخردن - تقويم تجارب التنمية في دقل الخليج - ١٩٩٥ - منتهه التنمية). بل إن المسار العشوائي المتقلب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبة عصر النفط، تعددت أخطاؤه اليوم، ضياع فرصة التنمية إلى خطيئة تهديد أقطار المنطقة لاسيما الصغيرة منها بنمط من " تنمية الضياع " إن صح إطلاق مصطلح التنمية على تلك التغيرات .

واليوم تبرز الحاجة إلى إستراتيجية إقليمية للتنمية الشاملة المستدامة برزت عند بداية تأسيس مجلس التعاون في مطلع الثمانينات. وذلك عندما طلبت الأمانة العامة لمجلس التعاون من ندوة فكرية دعت إليها الأمانة العامة عام ١٩٨٣، إعداد إستراتيجية للتنمية في دول المنطقة. وفي تقديري أن "مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل " والذي شارك في إعداده ومناقشته أكثر من مائة من أبناء المنطقة من المهتمين بأمر تنميتها، وقدمته الأمانة العامة مشكورة إلى وزراء التخطيط في مطلع ١٩٨٤، ومازال صالحا في أساسياته (الكواري - نجد نحو فهم أفضل للتنمية ١٩٨٥ : ١٥٣-١٨٦) ولذلك لا أرى هناك حاجة إلى صياغة مشروع جديد وانما نحن في أمس الحاجة إلى إرادة التنفيذ. وقد يكون من المفيد في سياق مناقشتنا لآفاق التنمية في دول المنطقة التذكير بالعناصر التي تكونت منها وثيقة " مشروع الملامح العامة لإستراتيجية التنمية والتكامل " وهي ستة عناصر :

أولها : المنطلق والطموح. وثانيها: الغايات بعيدة المدى. وثالثها: التحديات .. ورابعها: الإمكانيات . وخامسها: الأهداف الإستراتيجية العاجلة. وسادسها: متطلبات تنفيذ الإستراتيجية. ولعل إلقاء نظرة سريعة على عناوين الأهداف الإستراتيجية العاجلة تساعدنا على تقدير مدى صلاحية وثيقة الإستراتيجية في الوقت الحاضر وبعد تعديلها وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات التي حدثت في المنطقة منذ وقت الإنتهاء من صياغة الوثيقة وقد شملت تلك الأهداف الإستراتيجية العاجلة ثمانية أهداف هي التالية:

الهدف الأول: تقليل الاعتماد علي النفط وإخضاع إنتاجه لإعتبارات التنمية. الهدف الثاني: تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها. الهدف الثالث: إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوي الإقتصادية. الهدف الرابع: إصلاح الإدارة الراهنة وتمييزها. الهدف الخامس: بناء قاعدة إقتصادية بديلة. الهدف السادس: بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة. الهدف السابع: إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية. الهدف الثامن: توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية إجتماعية مستمرة. تلك هي الأهداف الإستراتيجية العاجلة التي وضعتها الإستراتيجية لنفسها. ولم تكن تلك الإهداف موضوع خلاف ولاكان التحليل والرصد اللذان سبقاها عند تحديد المنطلق والطموح، والغايات بعيدة المدى، والإمكانيات، والتحديات. وإنما كان التخوف من العنصر الأخير في الإستراتيجية وهو متطلبات تنفيذ إستراتيجية التنمية والتكامل، وعلى وجه التحديد مطلب تجسيد الكيان السياسي الموحد لدول المنطقة وترسيخ أسسه وتمكينه من إيجاد قيادة إقليمية تقوم بالتوجيه العام والتنسيق من خلال وسيلة التخطيط الإستراتيجية الذي تعمل خطط التنمية الوطنية في إطار مؤشراتته. وقد بدا ذلك التخوف واضحا في الإجتماع الختامي للندوة الموكلة بإعداد الإستراتيجية والذي شارك فيه نخبة من أبناء المنطقة كما شارك فيه الأمين العام لمجلس التعاون ومساعدوه. لقد وقف عبد الله بشارة الأمين العام للمجلس متردداً حيال قبول الإستراتيجية بسبب وجود العنصر السادس فيها المتعلق بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية وإقتراح حذف هذا العنصر. وكانت إجابة فريق الصياغة والمشاركين في الندوة أن الإستراتيجية تبقى رغبات حسنة إذا لم تتوفر لها متطلبات التنفيذ التي تجعل منها إستراتيجية قابلة للتطبيق في حال تبنيها من قبل المجلس الأعلى وليست مجرد أمنيات. ولم يحسم تردد الأمين العام لمجلس التعاون ألا مداخلة محمد علي النعيم محافظ الرياض آنذاك حين قال: لدي سؤال لمعالي الأمين العام. سمعت تصريحاً يقول أن مجلس التعاون كان رغبة لدي الشعوب حققها قادة المنطقة، ولا أعرف إن كان هذا التصريح هو لمعاليتكم أم لا ؟ أجاب عبد الله بشارة: نعم أنا صاحب التصريح. فقال النعيم: إذا كانت تلك هي الرغبة الأولى لشعوب المنطقة وقد حققها القادة. فإستراتيجية التنمية والتكامل اليوم هي الرغبة الثانية لشعوب المنطقة نأمل ونرجوا من قادة المنطقة إن يحققوها. وهنا أبادي الأمين العام قبوله للوثيقة . بعناصرها الستة. وقدمتها الأمانة العامة في مطلع ١٩٨٤ إلى وزراء التخطيط ونشرتها في مجلة التعاون الصادرة عن المجلس، إلا أن إرادة التنفيذ مع الأسف لم تكن متوفرة آنذاك ولذلك لم تتعد مناقشة الوثيقة مستوى إجتماع وزراء التخطيط ، والذي لم يسمع المشاركون في وضع الإستراتيجية بتكليف من الأمانة العامة، القرار الرسمي الذي إتخذه الوزراء حتي يومنا هذا إن كانوا قد إتخذوا قرار. فهل هناك اليوم فرصة لإعادة مناقشة الإستراتيجية في سياق إستشرافنا لآفاق التنمية في دول المنطقة ؟ أرجو أن تكون هناك فرصة اليوم لمناقشة الإستراتيجية على مستوى أعلى وأملنا كبير في ذلك، من أجل تدارك ما يمكن تداركه من فرص لتغيير المسار الخطر الذي تسير فيه دول المنطقة والتحول الي منعطف أمن يسمح لمجتمعات المنطقة بأن تستفيد من الفرص التنموية التي ما زالت متاحة بالرغم من مظاهر الأزمة الراهنة.

توصيف العلاقة بين السلطة والمجتمع وسبل تصحيحها*

أولاً: توصيف العلاقة

العلاقة السياسية بين السلطة والمجتمع في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جوهرها، علاقة الراعي بالرعية وليست علاقة مواطنين متساوين من حيث المبدأ. وكذلك فإن نظرة الأسر الحاكمة لنفسها فيما يخص علاقتها بالبلد، هي نظرة إرث وحق خاص في المال العام وفي الأراضي وتولي السلطة التنفيذية لا سيما المراكز الحاكمة أو ما يسمى بوزارات السيادة. هذا إضافة إلى المكانة البروتوكولية والمكانة الاجتماعية والنفوذ على المستوى الرسمي وفي القطاع الخاص.

وقد استمرت هذه العلاقة بين السلطة والمجتمع لفترة طويلة نسبياً، بحكم فاعلية آليات الضبط السلطوي، وسلبية معظم النخب عامة، فيما عدا قلة اعتبرت منسقة. هذا إضافة إلى استكانة أفراد وجماعات المواطنين نتيجة احتوائهم من قبل السلطة في أغلب الأحيان ومعظم الدول، ولا مبالاة من الوافدين.

ومصدر هذه العلاقة هو قيام نظم حكم فردية وراثية مطلقة اليد في الداخل، منذ مطلع القرن العشرين في معظم الدول وأغلب الأوقات. وقد انبثقت هذه النظم من تراث تقليدي في الملك العربي العضوض الذي يقوم على أساس الغلبة القسرية واعتبار النفوذ مصدراً لجلب المال، والجاه مفيد له على حد تعبير ابن خلدون.

وقد نشأت هذه النظم الحاكمة بفضل تحالفات قبلية وعائلية ومناطقية قادت إلى بروز أفراد منهم، تولوا الرئاسة في أغلب الدول بالتراضي ثم انفردت أسرهم بالحكم والسلطة عندما تحول كبير مشايخ القبائل أو العائلات من مرتبة الأول بين متساوين، إلى حاكم فرد يستحوذ على السلطة من أيدي حلفائه بل حتى أقرب أقربائه وينفرد بتحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامه

وقد تكرست هذه الغلبة القسرية على الحكم نتيجة لبروز ثلاثة متغيرات رئيسية في المنطقة. أولها: معاهدات حماية وتحالف وصدقة مع قوى أجنبية ذات نفوذ عالمي ووجود عسكري في المنطقة ومصالح اقتصادية واستراتيجية ضخمة فيها. ثانيها: فرض الحكام

رسوما على الجمارك وعلى النشاطات الاقتصادية قبل عصر النفط (قلاطة الغوص). ومنذ بداية عصر النفط صب ريع امتيازات النفط وعائدات الحكومات من صادراته، في أيدي الحكام الذين اتبعوا سياسات إعادة التوزيع للثروة والنفوذ بما يؤدي إلى تكريس سلطتهم الفردية المطلقة في الداخل. وثالثها: تدفق الهجرة بين بلدان المنطقة ومن الدول المجاورة في البداية، ثم من خارجها بشكل كبير منذ مطلع السبعينيات. الأمر الذي أدى إلى تراجع الدور الإنتاجي للمواطنين عامة. كما تراجعت الأهمية السياسية للمواطنين نتيجة لتفاقم الخلل السكاني وتراجع دور المجتمعات الأصلية في عدد من دول المنطقة حتى أصبحت تلك المجتمعات مجرد أقلية بين أقليات عدة.

أعدت الورقة في الأصل لمنندى التنمية وقدمت في اللقاء الخامس والعشرون ٢٠٠٤ ونشرت في الكتاب السنوي الصادر عن اللقاء.

وبذلك فقد عملت الطبيعة القبلية التقليدية والوراثية لنظم الحكم في المنطقة إضافة إلى المتغيرات الرئيسية الإضافية المشار إليها أعلاه، على إنتاج وإعادة إنتاج حكم الغلبة القسرية والانفراد بالسلطة وما يؤدي إليه امتلاكها، من ثروة ونفوذ.

ثانياً: أبعاد العلاقة الراهنة وتداعياتها.

أدت العلاقة السلبية الراهنة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة إلى مخاطر كبيرة وكثيرة. وعرضت حكومات المنطقة ومجتمعاتها إلى تحديات لم يسبق مقابلتها، تنذر اليوم بنكوص المجتمعات وتفكيك الدول وضياع هويتها الجامعة. فضلاً عن تعرض المنطقة إلى ضغوط استراتيجية الهيمنة الأمريكية على العالم، واستخدام المنطقة استراتيجية ونفطياً قاعدة وورقة في الصراع من أجل هيمنة القطب الواحد. وقد وجدت حكومات المنطقة نفسها في موقف الضعيف أمام الإملاءات الخارجية بسبب انفرادها بالسلطة، دون وجود ذريعة عصرية عندها تحد من المطالب المجحفة وتصدها بحجة الديمقراطية.

وقبل بروز هذه المخاطر وأثناء تصاعدها، لم تعد العلاقة الراهنة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة مرضياً عنها من قبل شعوبها. ولا هي أيضاً علاقة متسقة مع معطيات القرن الواحد والعشرين، الذي لم يعد مقبولاً فيه لدى شعوب العالم كافة، أن يحتكر فرد أو قلة تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة أو تدعي أسرة مهما كان دورها التاريخي حقوقاً خاصة في المال والأموال والسلطة العامة.

وبذلك تزايد تآكل شرعية حكومات المنطقة في الداخل وتعرضت سيادة دولها لتدخلات من الخارج، الأمر الذي اضطر الحكومات إلى تقديم تنازلات مجحفة للخارج. كما دفع السلطات في معظم دول المنطقة وفي أغلب الاوقات إلى القيام بتغييرات شكلية لا تمس الفرضيات التي قامت عليها العلاقة المختلة بين السلطة والمجتمع، ولا هي أوجدت وسيلة شعبية لحماية السيادة الوطنية، وإنما جاءت تلك التغييرات لتعترف بضرورة تغيير أسلوب الحكم دون أن تصلحه. الأمر الذي فتح شهية الشعوب للإصلاح دون أن يرويهها.

وقد نتج عن ذلك الاحتقان كله في بعض الاحيان بروز حركات تغيير راديكالية تزايد أخذها بأشكال العنف، الذي واجهته السلطة بالعنف كما اعتادت. وصاحب هذا تزايد المطالبين بالإصلاح في السر والعلن، وارتفع سقف مطالباتهم تعبيراً عن قلق موضوعي على مستقبل بلدان المنطقة ومس كرامة أهلها. وإلى جانب هذا وفي اتجاه الضد منه نزح أفراد من المواطنين مستغلين ذكاءهم الفردي ومواقفهم لتحقيق مصالح شخصية غير مشروعة واتخذ البعض توجهات انتهازية تشق الصف الوطني، فتفشي الفساد المالي والإداري واتضح ضعف الولاء الوطني لدى البعض بسبب تقديرهم الانتهازية لمسار الأمور وترجيحهم لضياع مجتمعات المنطقة وتفكيك دولها وتغيير هويتها الجامعة.

ثالثاً: أهمية وإمكانية تصحيح العلاقة

إن أهمية تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة تنبثق من استحالة بقاء الأوضاع على ما هي عليه. فهناك ضغوطات كاشفة من الخارج وهناك ضغوطات قلقة من الداخل، نتج عنهما وضع جديد لم يعد معه باستطاعة السلطات في المنطقة أن تحكم بأسلوب حكمها المعتاد. وهذا الوضع يمكن اعتباره وضعاً ثورياً، لا تنفع معه التغييرات الجزئية أو الشكلية استجابة للضغوط الداخلية والخارجية المتضادة في أغلب الأحيان والمتقاطعة أحياناً.

ولذلك أصبح من الضروري أن تجري كل سلطة في المنطقة تغييرات جوهرية، ليست كغيرها من المتغيرات في الماضي، مراوغة يغلب عليها التكتيك والانية في محاولة للتملص من ضغوط التغيير باتجاه أو بأخر أو بتوازن بينهما. وقد أصبح التغيير استجابة للضغوط الخارجية مصدراً لتآكل البقية الباقية من شرعية السلطة في نظر شعوب المنطقة والرأي العام العربي والإسلامي، نتيجة لتقويضه السيادة الوطنية وتعطيله الإرادة الوطنية. وربما يذهب بالسلطة التقليدية نفسها عندما ينتفي دورها وتصبح عبئاً تاريخياً على الحكم شبه المباشر للقوى المهيمنة... هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى.... فإن فرض أجندة التغيير من الخارج سوف يقضي على كل طموحات الإصلاح الجذري من الداخل. ويدخل المنطقة في اضطراب ويأس وعدم استقرار، وربما تفكيك لدولها ونكوص لمجتمعاتها وضياع للهوية الجامعة لشعوبها وابتعاد عن عمقها الاستراتيجي، لفترات طويلة من الزمن.

ولمواجهة الضغوط الخارجية فضلاً عن الاستحقاقات الداخلية، فإن كلا من السلطة والمجتمع في دول المنطقة محتاجان ومطالبان عقلياً وشرعياً ووطنياً بتصحيح العلاقة بينهما لما فيه مصلحتهما المشتركة. ومن هنا فإن العقل يؤكد وجود مصلحة للسلطة والمجتمع في تصحيح علاقاتهما من أجل حفظ الوجود وتأمين فرص الأمن والنماء في

إطار إصلاح جذري يفتح الآفاق لتطور تدريجي في الاتجاه الأسلم والأبقى لأهل المنطقة، مجتمعات وسلطة. وبذلك يمكننا القول أن هناك إمكانيات عقلية وضرورة شرعية وداعياً وطنياً، توجب كلها على السلطة والمجتمع تصحيح علاقتهما قبل أن تحل الكوارث ولا ينفج حيالها لوم كل طرف للطرف الآخر على تشدده أو تفريطه. فهل هم فاعلون؟

رابعاً: متطلبات تصحيح العلاقة.

التحلي بالإنصاف والعدل والشجاعة في إطار الشعور بالمسئولية التاريخية، هو السبيل لتصحيح العلاقة الراهنة بين السلطة والمجتمع في دول المنطقة. وتحلي قيادات السلطة والمجتمع بهذه القيم الإنسانية والإسلامية الرفيعة قد يكون صعباً - يراه البعض معجزة - ولكنه ليس بالأمر المستحيل، إذا عرفنا التحديات التي تواجه حكومات المنطقة وشعوبها وتحرينا الفرص التي تعود عليهم من تصحيح العلاقة بينهما. فتصحيح هذه العلاقة يتطلب نمو إرادة لدى السلطة والمجتمع، بكل ما تحمله الإرادة الصادقة من تصميم على إجراء مصالحات تاريخية حقيقية ترقى إلى مستوى المخاطر التي تواجه حكومات المنطقة ومجتمعاتها.

وأول هذه المصالحات التاريخية الملحة، هي المصالحة مع العقل الذي قيل فيه "حيث يكون العقل فثمة شرع الله"، وبه تتحقق المصالح المشروعة لكل الأطراف.

والمصالحة مع العقل - في تقديري المتواضع - تبدأ بمنهج النظر في سائر شئون المعاملات، حيث يتم البحث عن حل المشكلة أو مقارنة الإشكالية بقدر الفكر وإعمال العقل الذي ليس حكراً على "رجال الدين" أو أصحاب السلطة، حتى يشارك كل العلماء والمفكرين وأصحاب الشأن عامة في البحث عن الحل إلى جانب علماء الدين وأصحاب السلطة. وبعد الركون إلى الحل العقلاني بعيداً عن احتكار عملية البحث عن الحل، يوضع الحل العقلاني على ميزان الدين فإن تعارض مع الوحي الإلهي أعيد النظر حتى يتم مقارنة الإشكالية في إطار الشريعة الإسلامية السمحة. وفي رأيي المتواضع أن منهج النظر العقلاني المنضبط بميزان الدين هو ما أخذ به حكماء المسلمين المتجردين، ومنهم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب عندما سن الخراج بدل الغنائم، وألغى أعطيات المؤلفات قلوبهم، وأوقف حد السرقة عام الربادة.

وثاني هذه المصالحات التاريخية هي المصالحة الواجبة، بين التيارات والقوى التي تنشأ الإصلاح حتى يتم تعضيد المناشدة للإصلاح بكتلة تاريخية فاعلة وقادرة على تقديم طلب فعال للإصلاح الجذري من الداخل، يتفق على أجنحتها أفراداً وجماعات فاعلة من كل من التيار الديني والتيار الوطني بكافة أطرافهما، باعتبار تلك الأجنحة أهدافاً عامة يسعى إلى تحقيقها بصرف النظر عن منطلق كل منهما في التوصل إلى ضرورتها.

ومن أجل التوضيح وتجنب سوء الفهم فإن المقصود بالتيار الديني، هم الأفراد والجماعات التي يبدأ بحثها عن حل المشكلات ومقاربة الإشكاليات من النص الديني وتؤسس علاقاتها على أساس الرابطة الدينية وفقاً لمفهومها المذهبي. أما المقصود بالتيار الوطني فهم أيضاً الأفراد والجماعات الذي يبدؤون نظرهم في المشكلات والإشكاليات، من تحرى المصلحة الوطنية ويؤسسون علاقاتهم على أساس رابطة المواطنة المتساوية. وجدير التأكيد أن هذا التقسيم النظري لا يعني أن الوطنيين غير متدينين ولا يعني أيضاً أن المنضويين تحت التيار الديني غير وطنيين. كما نجد أن أطراف كل تيار من هذين التيارين الواسعين قد تكون أقرب إلى طيف أو أطراف من التيار الآخر، منها لبعض أطراف تيارها وأكثر قدرة على إيجاد قواسم مشتركة معهم.

وثالث هذه المصالحات التاريخية يتطلب أن تتصالح كل سلطة مع مجتمعها وتقر بحقه في المشاركة السياسية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة. ومثل هذه المصالحة الاستراتيجية تتطلب التالي: (أ) أن يكون الأفراد والجماعات الذين ينشدون التغيير قد تمكنوا من تكوين كتلة تاريخية فاعلة واتفقوا على قواسم عامة تجمع بينهم، حتى تكون لديهم أهدافاً مشتركة يتفاوضون عليها مع حكوماتهم. (ب) أن تكون هناك مرونة واستعداداً للتدرج في تطبيق الإصلاح المنشود بما يحفظ للأسر والنخب الحاكمة وغيرها من الأطراف، مصالحها المشروعة دون رغبة في الانتقام، وإنما استعداداً صادقاً لتجاوز الماضي إلى المستقبل. (ج) أن يتمتع أهل السلطة وبقية الأهالي بقيادات مدركة لضرورة التغيير والإصلاح، ومقدرين لصعوباته والتضحيات المطلوبة منهم والتطمينات اللازمة للمؤثرين على قرارهم، حتى تتم تلك المصالحة التاريخية المنشودة. وفي هذا المقام نجد أن الشرط الذي يقول "لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم" لا تكتمل حكمته إلا بشرطه الثاني القائل "ولا سراة لمن جهالهم سادوا".

رابعاً: يتطلب تصحيح العلاقة أخيراً وليس آخراً، أن تقود تلك المصالحات التاريخية الثلاث الكبرى، إلى عقد مجتمعي متجدد يجسد تلك المصالحات في دستور ديمقراطي، يؤسس لنظام حكم يضمن مشاركة سياسية واسعة

وحقيقية وفعالة. يتم بموجب مؤسساتها وآلياتها تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة. كما يتم بتطبيقها على أرض الواقع، طلاق بآن مع حكم الغلبة القسرية والتخلص من تبعاته وتوابعه. ولعل نموذج دستور الكويت لعام ١٩٦٢م، ودستور البحرين لعام ١٩٧٣م، إذا طبعا نصا وروحاً، يقدمان نموذج دستور يصلح ان يكون عقداً مجتمعياً متجدداً.